2000 01 28 - 0004 a - E

بيروت في ٢٠٠٠/١١/٣٨

السادة الحضور،

أيها الصدقاء،

منذ تسعين يوما بالتحديد، التقينا في هذا المكان لنعلن إطلاق "حملة من حقنا أن نعرف..." وأذكر اني قلت ذلك

اليوم أني بدأت أرى نهايةً للنفق الذي صلبنا داخل عتمته سنوات، لأن أصدقاء لقضيتنا تنادوا وهيئات في مجتمعنا المدني، وقفوا الى جانبنا، تضامنوا مع مطالبنا، انخرطوا في التحركات الضاغطة في إطار هذه الحملة من أجل إيجاد حل لهذه القضية.

ايها الأصدقاء،

لا أبالغ اليوم اذا قلت أن حملة "من حقنا أن نعرف " هي التي أنجبت القرار رقم ٢٠٠٠/١٠...

ولا يسعني هنا الا أن اشير الى أن رغبة وارادة دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص، سهلت عملية ولادة هذا القرار.

أيها الأصدقاء،

ان قرار تأليف لجنة تحقيق رسمية للإستقصاء عن جميع المخطوفين والمفقودين خلال سنوات الحرب وتحديد مصيرهم، قرار مفصلي وقد اقول انه القرار الأوحد الذي يشكل مدخلاً صحيحاً لإقفال هذا الملف. أعرف أن الكثيرين يرددون أن اللجان مقبرة القضايا، وأن لجنة التحقيق هذه ليست أول لجنة رسمية تشكل. فقد سبقها ثلاث لجان ما بين عامي ٨٣ و٨٥. أجل ايها السادة، انها ليست أول لجنة رسمية تشكل للإستقصاء عن المخطوفين والمفقودين، لكنني لا أفشي سراً، وكل من عايش تلك السنوات يعلم أن الظروف التي كانت سائدة آنذاك وعدم حيادية

20000128-0004b-m

بعض أطراف السلطة حالت دون العمل الجدي لهذه اللجان. مما يعني عدم جواز المقارنة مع عهود وحكومات ما بعد العام ١٩٩٠.

واضيف هنا بعض التوضيحات:

أن اللجان السابقة لم تشكل بقرارٍ رسمي، ولم تتم تسمية سوى رئيسها، لم تحدد مهامها ولا المدة الزمنية لإنجاز عملها... واكتفت تلك اللجان بتنظيم استمارات تم ملؤها من قبل ذوي المخطوفين. وانتهت جميعها الى لا نتيجة، وانفرط عقدها دون أن يجري تبليغ الأهالي ولا لجنتهم، ولا لجنة الدفاع عن الحريات العامة و الديمقراطية التي كانت تؤازرهم وما تزال، بما أنجزت او الى ما توصلت اليه تلك اللجان من نتائج اذا ما كانت قد توصلت الى نتائج.

باختصار، لم نعرف كيف شكلت هذه اللجان وماذا فعلت وكيف ولماذا حلت...

أعود الى اللجنة الحالية لأقول انها اول لجنة تحقيق رسمية تصدر بقرارٍ صريح عن دولة رئيس مجلس الوزراء وتبلغ رسمياً الى لجنة الأهالي. أنها لجنة تحمل اسماً هو: لجنة تحقيق رسمية للإستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين. رئيسها وأعضاؤها لهم ايضا أسماء ومرجعيات. وهي أخيرا محددة المهام والمدة الزمنية لتقديم تقريرٍ عن نتيجة عملها الى رئيس مجلس الوزراء.

مع ترحيبنا وتقديرنا لهذا القرار، نسجل الملاحظات التالية:

اولا: ان من الشروط المطلوب توفرها حسب التجارب الدولية هو أن تكون لجنة حيادية بمعنى أن يكون أعضاؤها مستقلين ولا علاقة لهم بالأطراف التي ساهمت في الحرب، هذا أولا

وثانيا أن يكون لها مقر معلن، وان تتوفر لديها الإمكانيات المادية والبشرية.

وثالثا أن تتوفر لها الصلاحيات المطلقة للتحقيق سواء كان ذلك لجهة أخذ الإفادات من الخاطفين المحتملين، أو من ذوي المخطوفين أو من الشهود الضروريين، أو لجهة معاينة الأماكن المشتبه بوجود أدلة قد تساعد في التحقيق.

20000128-00044C-R

(٣)

مع الإشارة هنا الى أهمية المحافظة على سريةِ المعلومات التي يدلي بها الأهـالي وذلك حفاظا على سلامتهم وعلى سلامةِ سير التحقيق.

رابعا: أن تُعلنَ نتائج التحقيقِ على الرأي العام. هذا ما تعلمناه من تجارب الشـعوب التي مرّت بأحداث وحالات مماثلة.

اما فيما يتعلق بالظروف الخاصة بالواقع اللبناني، فيهم اللجنة ان تسجل ضـرورة الأخذ بالملاحظات التالية:

أ – قبل بداية عمل اللجنة الميداني: ينبغي أن يتم الإعلان عن تشكيل لجنة التحقيق الرسمية، وان يُعمم ذلك عن وسائل الإعلام وخصوصا المرئي منها وعلى جميـع الأراضي اللبنانية كي لا ننسى أحداً، وكي يتسنى لأي كان لم يسبق لـه أن تقـدم بشكوى الى مخفر أو ملأ استمارة، أن يكون مشمولا بعمل هذه اللجنة.

ب – خلال العمل: أن تعتمدَ اللجنةُ على كل الشكاوى المتراكمـة فـي المخـافر اللبنانية كافة وذلك منذ بداية الحرب اللبنانية، وأن تعتمد أيضا على الإسـتمارات المتوفرة لدى وزارة الداخلية إضافة الى تلك التي سلمتها لجنة الأهالي الى دولـة رئيس مجلس الوزراء. ناهيك عن كل التحقيقات التي تراها اللجنة ضرورية ووفقا للشروط التي سبق ذكرها، وذلك من أجل الوصول الـى تحديـد العـدد الفعلـي للمخطوفين والمفقودين كمقدمة لتحديد مصيرهم.

ج – بعد إتمام المهمة: على السلطة السياسية التي أوكلت الـى لجنـة التحقيـق الرسمية مهمة الإستقصاء وتحديد المصير، واذا أرادت السلطة المذكورة أن تقفـل حقا ملفَ هذه القضية، عليها ان تطلع كلا من لجنة الأهالي ولجنة الحقوقيين التـي تؤازرها على تقرير اللجنة الرسمية، وذلك التزاما منها بمبدأ الشـفافية. وعليـها ايضا، وهي بالذات أن تعلنَ للرأيِ العام حصيلةَ عمل اللجنة اياً تكنِ قساوتها، وأن تُعلنَ النتائجَ المترتبةَ عن هذا التقرير ان على صعيد ذوي المخطوفين والمفقوديـن أو على صعيد المجتمع اللبناني ككل.

20000128_0004_E_R

٤

أيها الأصدقاء،

أرجو ان لا يُفهمَ من كلامي بأنني غير واثقةٍ بهذه اللجنة وبعملها ونحن اليوم في ذكرى أسبوع مولدها الأول. لكنَ عمقَ المعاناةِ التي طالتْ، وطالت منا الروحَ والجسد... والتي لم تقابل حتى تاريخ صدورِ هذا القرار سوى باللامبالاةِ وبالوعودِ الكاذبة... تجعلنا في حالةِ الترقبِ والحذرِ هذه ... وأقول بإسمي وبإسم جميع الأهالي شركائي في المصاب بأنه لن يهدأَ لنا بال حتى ينقشعَ الضوءُ وتظهرَ الحقيقة.

أيها الأصدقاء،

لكل هذه الإعتبارات، ومن أجل تحقيق المطلبين الباقيين، ولأننا نرى في هذا القرار قراراً مفصلياً يؤسسُ لإنهاء مأساة انسانية ووطنية بهذا الحجم، ويطوي صفحةً من أقسى ما خلفته الحرب، ويشكلُ محطةً لإستخلاصِ العبر ولمصالحةِ المجتمع مع ذاته،

لكل ذلك نعلن ان " حملة من حقنا أن نعرف..." مستمرة، وهي ستتابع على كافة نشاطاتها وتحركاتها:

- توجيهُ الرسائل الى فخامة رئيس الجمهورية حتى تحقيق جميع المطالب.
- الإعتصامُ الأسبوعي امام مقر مجلس الوزراء لمواكبة عمل لجنة التحقيق الرسمية.
- متابعةُ العملِ مع اللجنةِ البرلمانية لحقوق الإنسان ومع السادة النواب من أجل حثهم على ممارسةِ مسؤولياتهم وإتخاذِ موقفٍ فاعلٍ وداعمٍ لقضيتنا.
- متابعة الإتصال مع المرجعيات الروحية كافة وذلك من أجل إحتضان أهل هذه القضية على إعتبار أنهم ينتمون الى كل الطوائف والمذاهب.

2000 0128 - 0004e_r

- نشرُ القضيةِ في الأوساطِ الطلابية من ثانويات وجامعات للمساهمةِ في تعميـــم الوعي المواطني المدني لدى هذه الشريحة التي نراهنُ عليها في بناءِ وطنٍ معـافى من العاهاتِ والتشوهات التي أنتجتْ مأساتَنا.
- متابعةُ الإتصالِ بالمناطقِ اللبنانية كافة لتوسيع دائرة الإهتمـــام بـــهذه القضيـــة وجعلها قضية تعني كل منطقة وهيئة وبيت وفرد. وفي هذا المجال أعلن عن اللقاءِ الموسَّعِ الذي سيعقدُ غدا السبت الساعة الخامسة بعد الظهر في مدينةِ طرابلس فـــي مركز الرابطة الثقافية مع الهيئات والفعاليات من اجل اطلاق الحملة في محافظـــة الشمال.
- متابعةُ الإتصالِ مع المنظماتِ والهيئاتِ الدولية العاملة في مجال حقوق الإنســان وفي المجال الحقوقي، وذلك من أجلِ إحاطةِ المجتمع الدولي والإستعانة به لحـــل قضيتنا المحقة وللجم محاولات التسويفِ والمماطلة الممكنة .

ايها الأصدقاء،

أشعرُ اننا اليوم وأكثرُ من الأمس بحاجة الى المزيد من تضافر الجهود، الى المزيد من الإنخراط أفرادا ومؤسسات في"حملة من حقنا أن نعرف..." لنواكب عمل لجنة التحقيق الرسمية، ولنطالب المســـؤولين بـــالجرأة وبإتخـــاذ القـــرارات الســـليمة والصحيحة وان كانت صعبة. فالحربُ اللبنانية لم تنتج ورودا ورياحين، انما خلفت مآسٍ ودمار. ومسؤوليتُنا جميعا تفترضُ المساهمة في تخطّي آثار هـــذه الحـــرب واحتضانِ ضحاياها واستخلاص العبرِ الكفيلة بمنع تكرارها.

على أمل أن يشمل السلام الجميع نشكر حضوركم واصغاءكم